

التقوية بالشواهد والمتابعات: حديث صنائع المعروف إنموذجاً

م. د. ضياء جمعة عودة

جامعة الأنبار - رئاسة الجامعة

Dr.dhiaaoda@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2026/5/12 تاريخ القبول 2026/6/14 تاريخ النشر 2026/8/30

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة تطبيقية لقاعدة التقوية بالشواهد والمتابعات في علم الحديث، وذلك من خلال دراسة حديث "صنائع المعروف" انموذجاً. ويهدف البحث إلى بيان الضوابط المنهجية الصحيحة للتقوية بالمتابعات والشواهد، وتصحيح التساهل الحاصل لدى بعض المتأخرين في تصحيح الأحاديث الضعيفة بمجرد كثرة الطرق دون تمحيص لأحوال الرواة. ويتبع البحث المنهج الاستقرائي لتتبع طرق الحديث، والمنهج التحليلي النقدي لدراسة الأسانيد والمتون، والمنهج الاستنباطي لاستخلاص أحكام التقوية. وقد خلص البحث إلى أن حديث "صنائع المعروف" المروي عن أبي أمامة رضي الله عنه ضعيف جداً؛ لتقرُّد حفص بن سليمان به، وهو راوٍ متروك الحديث عند جماهير النقاد. كما استعرض الباحث عشرة شواهد للحديث، وتبين أن جميعها لا تخلو من ضعف شديد، وأغلبها في مرتبة الترك، مما لا يصلح معه تقوية الحديث بمجموع هذه الطرق. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: أن كثرة الطرق لا تستلزم بالضرورة ثبوت الخبر إذا كانت الطرق ضعيفة جداً أو ساقطة؛ وأن روايات المتروكين والكذابين لا تصلح للمتابعات والشواهد؛ وضرورة إيفاء الرواية حقها من النقد الخاص قبل الحكم بتقويتها. كما أوصى الباحث بعدم الاغترار بكثرة الطرق الضعيفة، والالتزام بالضوابط المنهجية الدقيقة في باب التقوية بالشواهد والمتابعات.

الكلمات المفتاحية: الشواهد، المتابعات، التقوية، صنائع المعروف، حفص بن سليمان.

Reinforcement With Evidence and Follow-Ups: Hadith Good Deeds as An Example

Lecturer. Dr. Daa Jumaa Odeh

University of Anbar - University Presidency

Abstract:

This research presents an applied study of the principle of reinforcement through evidence (Shawāhid) and follow-ups (Mutāba'āt) in Hadith science,

examining the Hadith "Ṣanā'ī al-Ma'rūf" (Good Deeds) as a case study. It aims to establish the correct methodological guidelines for reinforcement through follow-ups and evidence, while addressing the leniency shown by some later scholars who authenticate weak Hadiths merely due to the abundance of chains without scrutinizing the narrators' conditions. The research employs the inductive method to trace the Hadith's chains, the critical analytical method to study the chains and texts, and the deductive method to derive rulings on reinforcement. The research concludes that the Hadith of Abū Umāmah (may Allah be pleased with him) is very weak due to the sole narration of Ḥafṣ ibn Sulaymān, who is considered "abandoned in Hadith" (matrūk al-ḥadīth) by the majority of critics. The researcher examines ten supporting chains (shawāhid) for the Hadith, finding that all suffer from severe weakness, most falling into the category of "abandoned," which renders the reinforcement of the Hadith through the collective of these chains invalid. The most prominent findings include: the abundance of chains does not necessarily entail the authenticity of a report if the chains are extremely weak or discarded; the narrations of abandoned and dishonest narrators are not suitable for follow-ups and evidence; and the necessity of subjecting each narration to specific criticism before ruling on its reinforcement. The researcher also advises against being misled by the abundance of weak chains and emphasizes adherence to precise methodological controls in the field of reinforcement through evidence and follow-ups.

Keywords: Evidences (Shawāhid), Follow-ups (Mutāba'āt), Reinforcement, Ṣanā'ī al-Ma'rūf, Ḥafṣ ibn Sulaymān.

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنُسْتَهْدِيهِ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَلَ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَإِنَّ عِلْمَ الْحَدِيثِ وَتَقَهُمْ مَعَانِيهِ هُوَ عِلْمٌ عَذْبُ الْمَشْرَبِ، رَفِيعُ الْمَطْلَبِ، مُتَدَفِّقُ الْيَنْبُوعِ، مُتَشَعِّبُ الْفُصُولِ وَالْفُرُوعِ، فَهُوَ عِلْمٌ رَفِيعُ الْقَدْرِ، عَظِيمُ الْفَخْرِ، شَرِيفُ الذِّكْرِ، لَا يَعْتَنِي بِهِ إِلَّا كُلُّ حَبِيرٍ، وَلَا يُحَرِّمُهُ إِلَّا كُلُّ غَمَرٍ، وَلَا تَقْنَى مُحَاسِنُهُ عَلَى مَرِّ الدَّهْرِ (1).

فلم تُعَنَّ أُمَّةٌ من الأمم بعلم الرواية والإسناد كما اعتنى به أهل الإسلام، وذلك أنَّه ليس هناك أمة يمكنها أن تروي بالإسناد عن نبيها إسنادًا متصلًا غير الأُمَّة المحمدية، وهذا العمل حصل بفضل الله، ثم بجهود علماء الحديث، فلقد جهد علماء السنة وتقاتلوا في سبيل جمع روايات السنة وطرقها، وحفظ المتون النبوية الشريفة، فحفظوا الأسانيد، وضبطوا الرواية حتى لا يقول "من شاء ما شاء"، وبينوا ما يصلح للاعتبار به من الرواة مع من لا يصلح.

ولولا عناية علماء الحديث بضبط الأحاديث لدخل كثير من الخطأ في الشريعة، ولتوقعت أحكامها.

ومن مظاهر عناية المحدثين بقواعد النقد الحديثي أنهم أفردوا جانبًا مهمًا من دراستهم لبيان أحوال الرواة، وما يتعلق بضبطهم وعدالتهم، ومن جملة ذلك مسألة الاعتبار بالشواهد والمتابعات، ولقد خلط كثير من المتأخرين بهذا الباب، فقاموا بجمع الطرق الضعيفة من رواية المتروكين والضعفاء ممن لا تصح الرواية عنهم فصححوا بها الأخبار الضعيفة⁽²⁾، وكان من جملة هذا عددًا من الأحاديث الضعيفة منها حديث ((صنائع المعروف))، الذي نحن بصدد دراسته، فقد زعم بعضهم أنَّه متواتر!، فقامت بجمع طرق الحديث وشواهد، ووصلت إلى نتيجة أن هذا الخبر ليس بصحيح، وإن المتابعات والشواهد ليست تعضده لشدة ضعف المتابعين في هذا الخبر، والله أعلم.

وتكمن مشكلة البحث في أن كثيرًا من الباحثين المعاصرين قد يغفل عن التطبيق الدقيق لهذه القاعدة، أو يخلط بين شروط المتابعة والشاهد، وبين درجات التقوية الحاصلة بكل منهما، مما يؤدي إلى أحكام غير محررة على بعض الأحاديث التي يكثر حولها الطرق والشواهد، وتشتد الحاجة فيها إلى صناعة حديثية دقيقة تبرز قوة الحديث من ضعفه، لا سيما في الأحاديث المتعلقة بالآداب والمواظ والتدريب والترهيب، حيث يتسع مجال العمل بالضعيف بشروطه، فكيف بالحديث الذي يقوى بشواهد؟

ولذلك، يأتي هذا البحث ليسد ثغرة منهجية تطبيقية، من خلال دراسة نموذج تطبيقي محدد، هو حديث "صنائع المعروف"، فقد روي هذا الحديث من طرق متعددة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، واختلفت أقوال النقاد فيه بين تصحيح وتضعيف، مما يجعله نموذجًا مثاليًا لاختبار مدى فعالية التقوية بالشواهد والمتابعات، ومعرفة كيف يمكن للنقاد البصير أن يجمع الطرق ويحكم على الحديث بمجموعها لا بفرداها.

أما أسباب اختياري لهذا الموضوع فتعود إلى:

1. الأهمية العلمية لقاعدة التقوية بالشواهد والمتابعات، وكثرة الدوران عليها في أحكام المحدثين.
2. الحاجة إلى دراسة تطبيقية دقيقة تنقل القاعدة من النظريات المجردة إلى التطبيق العملي المحرر.
3. وقوع حديث "صنائع المعروف" في كتب الترغيب والترهيب، وكثرة وروده بأسانيد مختلفة، مما يجعله ميداناً خصباً للدراسة.

4. وجود خلاف بين النقاد فيه، مما يستدعي إعادة النظر فيه وفق منهج التقوية بالمجموع.

أما منهجي في البحث: فسأتبع المنهج الاستقرائي لاستقراء طرق الحديث، والمنهج التحليلي النقدي لدراسة الأسانيد والمتون، والمنهج الاستنباطي لاستخلاص أحكام التقوية، مع الالتزام بالأمانة العلمية في التوثيق والنقد.

وقد قدمت لهذا البحث بمقدمة صغيرة، بينت فيها تعريف المتابعات والشواهد، كما وكيف يتم معرفة المتابعات والشواهد وما هي فائدتها، والتساهل بالتصحيح بالمتابعات والشواهد.

وأخيراً فاني أحمد الله أولاً وآخراً، الذي وفقني لإتمام هذا العمل الصغير، والجهد القليل، فما كان فيه صواباً فهو من الله، وما كان فيه من خطأ فمني واستغفر الله، اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً وعملاً يا أرحم الراحمين.

المبحث الأول

تعريف المتابعات والشواهد

المطلب الأول: تعريف المتابعات

لغةً: بكسر الباء الموحدة، اسم فاعل من المتابعة بمعنى الموافقة⁽³⁾.

واصطلاحاً: "هي جمع متابعة، وهي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع لغير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، كأن تقع للراوي عنه أو من قبله"⁽⁴⁾.

وهي تامة إن حصلت للراوي نفسه وقاصرة إن حصلت لشيخه أو من فوقه مطلقاً⁽⁵⁾.

وصورتها: "أن يروي الحديث عن ابن عمر نافع مولاه، ويوافقه في روايته سالم ابن عبد الله يرويه كذلك عن أبيه، فيقال: تابع سالم نافعاً، وكلُّ منهما متابع ومتابع"⁽⁶⁾.

وفائدة المتابعة: "رفع الغرابة في ذلك الموضوع الذي حصلت فيه الموافقة من الإسناد، وفيه تقوية الحديث من ذلك الطريق، بحسب قوة المتابع" (7).

ويشترط في المتابعة أن تأتي موافقة في الإسناد، ويكفي موافقة المعنى في المتن.

وربما سماها بعض المحدثين (شاهدًا) توسعًا في الاستعمال، واللغة تحتمله.

لذا قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله-: ((وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل)) (8). وقال ملا علي القاري معلقًا: ((إذ المقصود الذي هو التقوية حاصل بكل منهما سواء سمي متابعًا أو شاهدًا)) (9).

المطلب الثاني: تعريف الشواهد

لغة: اسم فاعل من الشهادة (10).

واصطلاحًا: "هي جمع شاهد، وهو نوع من المتابعة، لكنه خاص بمن روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الصحابي، فهو: المتابعة صحابي لصحابي آخر في متن حديث لفظًا أو معنى" (11). وصورتها: "كحديث يروى عن جابر بن عبد الله، ويروى مثله أو نحوه أو معناه عن عائشة أم المؤمنين، فيقال عن حديث جابر: له شاهد من حديث عائشة، وكذلك العكس" (12).

"وكذلك يشهد المرسل للمتصل، ومعلوم أن المرسل لا ذكر للصحابي فيه، لكنه شاهد باعتبار استقلاله عن المتصل بالرواية، وتنزيل ترك الصحابي فيه منزلة مجيء الرواية عن الصحابي مجهول ولابد أن يقع من التساوي بين الحديثين الذين يشهد أحدهما للآخر في المعنى بنحو المعنى الذي يقع في المتابعات، ولا جوز تكلف تقوية الحديث بشاهد صلته به لا تدرك إلا بتكلف" (13).

المبحث الثاني

ماهية المتابع والشاهد

المطلب الأول: كيف يتم معرفة المتابعات والشواهد وما هي فائدتها

يتمثل المنهج الأمثل للكشف عن المتابعات والشواهد لحديث معين في تتبع طرقه وأسانيده عبر المصادر الحديثية المختلفة، والتي تُعنى برواية الأحاديث بأسانيدھا الكاملة، مثل: الأصول الستة (الصاحح والسنن)، والمسانيد، والمصنفات، والمعاجم، والفوائد، والأجزاء الحديثية. فكثيرًا ما يظن الباحث في الحديث أنه فردي أي تفرد به راوٍ معين، إلا أنه بعد الاستقراء والتتبع في هذه المصادر قد

يقع على طريق أو أكثر، سواء كانت متابعة (أي بمشاركة راوٍ آخر للراوي الأصلي) أو شاهدًا (أي بحديث صحابي آخر مشابه في المعنى)، مما يزيل الغرابة عن الحديث ويرفع درجة النكارة إن وجدت. وقد يترتب على ذلك تقوية الحديث الضعيف، فيرتقي إما إلى درجة الحسن لغيره أو الصحيح لغيره، بحسب قوة الطرق وعددها وانضباط رواتها.

كما أن استقصاء المتابعات والشواهد هي طريق للكشف عن علة الحديث (14).

وأما فوائد جمع المتابعات والشواهد هو بها ينجر ضعف الضعيف، فمثلاً سند فيه رجل صدوق وتابعه صدوق آخر فيرتقي الحديث إلى الصحة، وسند فيه رجل مقبول تابعه مقبول آخر فيرتقي حديثه إلى الحسن لغيره، وإذا تابع المقبول صدوق فيرتقي الحديث إلى الصحة.

وأيضاً إذا تابع مقبول ضعيف فيرتقي إلى الحسن، قال ابن الصلاح: ((ثم اعلم: أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده؛ بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتاب البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم في المتابعات والشواهد، وليس كل ضعيف يصلح لذلك)) (15).

وإذا كانت كل الطرق بها ضعف (لكنه يسير) فينجر هذا الضعف بالمتابعات والشواهد، والله أعلم.

ومن فوائد هذا النوع هو كثرة الاطلاع والنظر في كتب الحديث، والتقصي عن أحوال رواة الأخبار ومعرفة مروياتهم، ومن يصلح حديثه للتقوية في الشواهد والمتابعات ومن لا يصلح.

ومن فوائده: التحرير المنهجي للتمييز بين درجات الشواهد والمتابعات، وذلك بتفصيل القول في: الشاهد التام: وهو ما يوافق حديث الأصل في المعنى، ويزيده قوة بثبوت راويه وموافقه في أصل القصة أو الحدث، أو يأتي بلفظ مقارب يدل على نفس الحكم دون مخالفة جوهرية.

الشاهد القاصر: وهو ما يوافق حديث الأصل في أصل المعنى، لكن مع وجود خلل في السند (كإرسال أو انقطاع أو ضعف خفيف) أو المتن (كإبهام أو إجمال لا يقدر في أصل الشهادة)، بحيث يصلح للتقوية لكن دون أن يرقى بالحديث إلى أعلى الدرجات.

المتابعة التامة: وهي أن يروي راوٍ آخر نفس الحديث عن نفس الصحابي، بنفس الطريق أو بطريق آخر مقارب، مع سلامة متنه واعتدال سنده، فتزيد الحديث قوة وتؤكد.

المتابعة القاصرة: وهي أن يأتي الراوي المتابع من طريق فيها ضعف يسير، أو يخالف في بعض الألفاظ دون بعض.

المطلب الثاني: التساهل بالتقوية بالمتابعات والشواهد

إنّ من دوافع الكتابة في هذا البحث تساهل الكثير من علماء الحديث لا سيما المتأخرين والمعاصرين منهم بتقوية الأحاديث وتصحيحها بالمتابعات والشواهد، فهناك أحاديث تتقوى بالمتابعات والشواهد، وهناك قسمًا كبيرًا لا يتقوى بالمتابعات والشواهد؛ لنكارة وشدة ضعف تلك المتابعات والشواهد، فليس كل حديث مردود يتقوى بالمتابعات والشواهد؛ فإنّ قسمًا من الأحاديث يتقوى بذلك، إذا كان الضعف يسيرًا؛ مثل: الغفلة، وكثرة الغلط لمن كان حديثه كثيرًا، وسوء الحفظ، والاختلاط، وغيرها من أسباب الضعف غير الشديدة، وأما القسم الآخر الذي لا يتقوى مثل: من وسم بالكذب، أو اتهم فيه، وكذلك من وسم بالفسق، وكذلك الهلكى، والمتروكين، وشديدي الضعف، فمن كان ضعفه هكذا لا تؤثر فيه كثرة الطرق، ولا يرتقي عن درجة الضعيف؛ لشدة أسباب هذا الضعف، وتقاعس الجابر والعاضد عن جبره، وهذه تفاصيل تترك بالمباشرة، قال الحافظ العسقلاني في النزهة: ((ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر كأن يكون فوقه أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز والمستور، والإسناد المرسل وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه، صار حديثهم حسنًا، لا لذاته بل وصفه بذلك باعتبار المجموع من المتابع والمتابع لأن مع كل واحد منهم احتمال كون روايته صوابًا، أو غير صواب على حد سواء))⁽¹⁶⁾.

وقد أجاد الشيخ طارق عوض الله في كتابه الإرشادات فقال: ((فليس كل متابعة ثبتت إلى المتابع تصلح لدفع الخطأ عن المتابع، فمثلاً؛ قد تكون المتابعة من راوٍ كذاب أو متهم، وثبوت متابعة الكذاب أو المتهم لغيره، لا تكفي لدفع الوهم عن الغير.

فثبوت المتابعة؛ يشترط له أمور:

الأول: صحة الإسناد إلى المتابع والمتابع.

الثاني: أن تكون الرواية محفوظة إليهما، وليس ذلك من خطأ بعض الرواة عنهما، أو أحدهما؛ فتكون منكراً لا أصل لها.

الثالث: أن يكون كل من المتابع والمتابع قد سمع هذا الحديث من الشيخ الذي اتقوا على روايته عنه. أما إذا كان أحدهما أو كلاهما لم يسمع الحديث منه، فلا تثبت هذه المتابعة.

فهذه؛ هي شروط إثبات المتابعة، بصرف النظر عن كون هذه المتابعة مما ترقى إلى التقوية، فيعتد بها في دفع الخطأ عن المتابع، أو لا⁽¹⁷⁾.

ولا بد من تنبيهات بخصوص الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن بالشواهد والمتابعات ومن تلکم التنبيهات.

1- من الأصول المنهجية الراسخة في علم الحديث أن مجرد كثرة الطرق وكثرتها العددية لا تستلزم بالضرورة ثبوت الخبر أو صلاحيته للتقوية، إذ يُشترط في كل طريق أو إسناد يرد في باب الشواهد والمتابعات أن يكون صالحاً في أصله للاعتبار به. وعليه، فإن الاغترار بكثرة الطرق من غير تمحيص لأحوال روايتها ودرجة صلاحيتها يعد مَدْخَلاً خاطئاً في الحكم على الحديث؛ لأن الطرق الضعيفة جداً أو الساقطة لا ينجر بعضها ببعض، ولا تحدث الكثرة فيها قوة. وإنما المدار في التقوية على وجود طرق معتبرة، يصلح أقلها لأن يُستشهد به أو يُتابع عليه.

2- أثر تعدد الشواهد في تقوية أجزاء المتن الحديثي من الدقائق المنهجية في علم الحديث إنَّ ورود الشاهد أو المتابعة قد يقتصر على تغطية جزء معين من متن الحديث، دون أن يستوعب جميع معانيه. وفي هذه الحالة، فإن الجزء الذي شملته المتابعة أو الشاهد هو الموضع الذي ينال القوة ويرتقي إلى درجة الصحة لغيره أو الحسن لغيره، لتأييده بطريق آخر معتبر. وأما باقي أجزاء المتن التي لم يتناولها الشاهد، فلا يلحقها حكم التقوية، وتبقى على حالها الأول من حيث القبول أو الرد، ما لم يقدّم دليل مستقل يقويها.

3- الراوي الذي قيل فيه "منكر الحديث" أو له "مناكير أو كذاب" أو "متروك" أو "رمي بالكذب" أو من على هذه الشاكلة لا يصلح حديثه لأن يتقوى، ولا لأن يقوى غيره.

الرواة الذين تصلح أحاديثهم في الشواهد والمتابعات من هم في مرتبة الاختبار من كان في مرتبة صدوق⁽¹⁸⁾.

الراوي الذي قيل فيه "صدوق يهم" - "صدوق له أوهام" - "صدوق سيء الحفظ" فهذه المراتب تختلف باختلاف نظر النقاد واجتهاداتهم في قبول مروياتهم أو ردها، فقد يصحح ويقبل ما رواه في مواضع ويردها ولا تقبل في مواضع أخرى.

المبحث الثالث

دراسة حديث (صنائع المعروف)

عن أبي أُمَامَةَ-رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : ((صَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ، وَصَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصِلَةُ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ)).
تخريج الحديث:

أخرجه: الطبراني⁽¹⁹⁾، من حديث حفص بن سليمان، عن يزيد بن عبد الرحمن، عن أبيه، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ-رضي الله عنه- به، وذكره الجصاص⁽²⁰⁾.
المناقشة:

إسناده ضعيفٌ جدًّا؛ وذلك من أجل حفص بن سليمان⁽²¹⁾، ولم أجد من تابع حفص على حديثه هذا، ممن يعتد به؛ بل جميع المتابعات غير محفوظة، ومن توهم أنَّ بمثل هذه الطرق يتقوى الحديث فهو مخطئ، إلا أنَّ المنذري والهيثمي قد حسَّنا الحديث، حيث قال المنذري: ((رواه الطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ))⁽²²⁾، وقال الهيثمي: ((رواه الطَّبْرَانِي فِي الْكَبِيرِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ))⁽²³⁾، ومن ينظر في كلا العبارتين يظهر له أنَّ الهيثمي قلَّد المنذري في قوله، وقولهما مخالف للصواب؛ فكيف يكون إسناد الحديث حسن وفيه حفص بن سليمان وليس ثمة متابعة، وكيف يحسن الحديث هنا وطالما ضَعَّفَ الهيثمي أحاديث حفص في كتابه، والذي يظهر أنَّ حفصًا حُرِّفَ في أصليهما⁽²⁴⁾، أو ظننا أنَّه آخر، أو تساهل منهما، وعلى كل حال فالحديث ضعيف من أجل حفص كما تقدَّم، وقبل أن أبدء في مناقشة الحديث سأبين أحكام النقد في حفص بن سليمان:

• قال شعبة بن الحجاج: ((أخذ مِنِّي حفص بن سليمان كتابًا فلم يرده، وكان يأخذ كتب النَّاسِ فينسخها))⁽²⁵⁾.

• وقال عبد الرحمن بن مهدي: ((والله، ما تحلُّ الرواية عنه))⁽²⁶⁾.

• وقال علي بن المديني: ((ضعيفُ الحديث، وتركته على عمْدٍ))⁽²⁷⁾.

• وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ((سمعت أبي يقول: حفص بن سليمان -يعني أبا عمر القارئ- متروك الحديث))⁽²⁸⁾، وقال في موضع: ((ما كان به بأسًا))⁽²⁹⁾، وقال مرة: ((صالحٌ))⁽³⁰⁾.

- قال ابن معين: ((ليس بثقة))⁽³¹⁾، وقال مرة: ((كان حفص بن سليمان، وأبو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقاً، وكان حفص كذاباً))⁽³²⁾.
- قال البخاري: ((سكتوا عنه))⁽³³⁾، وقال مرة: ((تركوه))⁽³⁴⁾.
- قال مسلم بن الحجاج: ((متروك الحديث))⁽³⁵⁾.
- وقال أبو زرعة: ((ضعيف الحديث))⁽³⁶⁾.
- وقال أبو حاتم: ((لا يكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث، لا يصدق، متروك الحديث))⁽³⁷⁾.
- وقال الترمذي: ((يضعف في الحديث))⁽³⁸⁾.
- وقال النسائي: ((متروك الحديث))⁽³⁹⁾، وقال مرة: ((ليس بثقة، ولا يكتب حديثه))⁽⁴⁰⁾.
- وقال ابن حبان: ((كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل))⁽⁴¹⁾.
- وقال ابن عدي: ((عامّة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظة))⁽⁴²⁾.
- وقال الدارقطني: ((ضعيف))⁽⁴³⁾، وجعله في كتابه ((الضعفاء والمتروكون))⁽⁴⁴⁾.
- وقال الحاكم أبو أحمد: ((ذاهب الحديث))⁽⁴⁵⁾.

الخلاصة

يتبين من أحكام النقاد أنّ الراوي حفص بن سليمان ضعيف الحديث عند عامة النقاد، وقد دارت أقوالهم فيه على الضعف تارة، وعلى الترك تارة أخرى، وهو قول غالب علماء الجرح والتعديل، وهو في مرتبة الترك لا يحتاج به، أما في القراءة فهو ثبت أمام فيها، والله أعلم.

وللحديث شواهدٌ عشرة، وهي كما يلي:

الأول: ما رواه "عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة بن عبد الله، عن الأصبع، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جدّه، عن النّبّي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((إِنَّ صَدَقَةَ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَإِنَّ صَنَائِعَ الْمَعْرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ، وَإِنَّ صِلَةَ الرَّحِمِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ، وَتَقِي الْفَقْرَ. وَأَكْثَرُوا مِنْ قَوْلٍ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ فِيهَا شِفَاءً مِنْ تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دَاءً، أَدْنَاهَا الْهُمُّ))⁽⁴⁶⁾. وإسناده ضعيف؛ وذلك لضعف صدقة بن عبد الله⁽⁴⁷⁾.

الثاني: من حديث عبيد الله بن الوليد الوصافي، عن محمد بن علي، عن أم سلمة -رضي الله عنها- به⁽⁴⁸⁾. قال الطبراني عقيبه: ((لا يروى هذا الحديث عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد الله

بن الوليد الوصافي))⁽⁴⁹⁾، وهو ضعيف أيضاً؛ لضعف عبيد الله بن الوليد الوصافي⁽⁵⁰⁾، وضعّف الحديث الهيثمي⁽⁵¹⁾ وغيره⁽⁵²⁾.

الثالث: من حديث أصرم بن حوشب، عن إسحاق بن واصل الضبي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قال: قلنا لعبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه... به⁽⁵³⁾. وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك أنّ إسحاق⁽⁵⁴⁾ وأصرم⁽⁵⁵⁾ متروكا الحديث، حتى قال الذهبي: ((أظنه موضوعاً))⁽⁵⁶⁾.
الرابع: من حديث أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - به، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم -⁽⁵⁷⁾. وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك من أجل أبي هارون العبدى، فهو لا تقل مرتبته عن الترك⁽⁵⁸⁾.

الخامس: من حديث "أحمد بن محمد بن عيسى بن داود بن عيسى بن علي بن عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، عن أبيه محمد بن عيسى، قال: حدثني جدي داود ابن عيسى، عن أبيه عيسى بن علي، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((إنّ صدقة السر تطفئ... وإنّ قول لا إله إلا الله تدفع عن قائلها تسعة وتسعين باباً من البلاء، أدناها الهم))"⁽⁵⁹⁾. وإسناده منكرٌ من ثلاثة أوجه:

أولها: أنّه يشعر بتركيبه وصنعه واختلاقه؛ وذلك أنّه من رواية الابن، عن الأب، حتى يصل إلى ابن عباس، وهذا هو الحديث الوحيد الذي وقفت عليه بهذا الطول وبهذا الحال.

ثانيها: أنّ أحمد وأباه محمد بن عيسى مجهولان⁽⁶⁰⁾، والجّد داود بن عيسى لم يذكر فيه جرح ولا تعديل⁽⁶¹⁾.

ثالثها: تفرد ابن عساكر بروايته دليل على ضعف الحديث، فأين أصحاب السنن والمسانيد عن هكذا إسناد؟!.

السادس: من حديث النضر بن حميد، عن سعد، عن الشعبي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، مرفوعاً، وزاد: ((وصنائع المعروف تقي مصارع السوء وصلة الرحم تزيد في العمر وتوسع في الرزق وأكثروا من ذكر لا حول ولا قوة إلا بالله فإنها كنز من كنوز الجنة، وفيه شفاء من تسعة وتسعين جزءاً أدناه الهم))"⁽⁶²⁾. وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك أنّ النضر متروك الحديث⁽⁶³⁾.

السابع: من حديث أحمد بن نصر بن حماد: قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عاصم بن محمد، عن عاصم ابن بهدلة، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((صلة الرحم

تزيد في العمر، وصدقة السر تطفئ غضب الرب، وصنائع المعروف تقي مصارع السوء))⁽⁶⁴⁾. وإسناده لا تقوم به حجة؛ وذلك أنه معلول بثلاث علل:

الأولى: إن أحمد بن نصر لم يوثق⁽⁶⁵⁾.

والثانية: ضعف أبيه نصر بن حماد⁽⁶⁶⁾.

والثالثة: إن رواية عاصم عن أبي وائل مضطربة⁽⁶⁷⁾.

الثامن: من حديث "أبي علي إسماعيل بن يحيى بن عمرو العسكري العدل، عن إسحاق بن محمد بن إسحاق العمي، عن أبي، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-"، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((رَأْسُ الْعَقْلِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ التَّوَدُّدُ إِلَى النَّاسِ، وَأَهْلُ التَّوَدُّدِ فِي الدُّنْيَا لَهُمْ دَرَجَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ فِي الْجَنَّةِ دَرَجَةٌ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَنِصْفُ الْعِلْمِ حُسْنُ الْمَسْأَلَةِ، وَالْإِقْتِصَادُ فِي الْمَعِيشَةِ نِصْفُ الْعَيْشِ، تَكْفِي نِصْفِ النَّفَقَةِ، وَرَكْعَتَانِ مِنْ رَجُلٍ وَرِعٍ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ رَكْعَةٍ مِنْ مُخَلِّطٍ، وَمَا تَمَّ دِينُ الْمُسْلِمِ قَطُّ حَتَّى يَتِمَّ عَقْلُهُ، وَالْدُّعَاءُ يَرُدُّ الْأَمْرَ، وَصَدَقَةُ السِّرِّ تُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ، وَصَدَقَةُ الْعَلَانِيَةِ تَقِي مِيتَةَ السُّوءِ، وَصَنَائِعُ الْمَعْرُوفِ إِلَى النَّاسِ تَقِي صَاحِبَهَا مَصَارِعَ السُّوءِ: الْأَفَاتِ وَالْمُهْلِكَاتِ، وَأَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْمَعْرُوفِ فِي الْآخِرَةِ، وَالْمَعْرُوفُ يَنْقَطِعُ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا يَنْقَطِعُ فِيمَا بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنْ افْتَعَلَهُ))⁽⁶⁸⁾.

وإسناده ضعيف، ومتنه منكر؛ وذلك لضعف إسماعيل بن يحيى⁽⁶⁹⁾، وإسحاق العمي⁽⁷⁰⁾، ومتنه منكر؛ يدل على اختلاقه ووضعه، فقد جاء متنه من مزج أحاديث عدة في بعضها.

وله طريق آخر من حديث عبد الله بن عيسى الخزاز، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: ((إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئُ غَضَبَ الرَّبِّ وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ))⁽⁷¹⁾. وإسناده معلول أيضاً بعثتين: الأولى: إن عبد الله بن عيسى الخزاز ضعيف⁽⁷²⁾.

الثانية: وهناك من أعل الحديث أيضاً بغيره الحسن البصري⁽⁷³⁾.

وله طريق آخر من حديث صالح المري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- به⁽⁷⁴⁾.

وإسناده ضعيف؛ وذلك لضعف صالح المري⁽⁷⁵⁾، ويزيد بن الرقاشي⁽⁷⁶⁾، وهذه المتابعة مما لا يلتفت إليها، ولا يعول عليها.

التاسع: من حديث عبد الله بن ميمون القداح قال: حدثنا إسماعيل بن رافع، عن المقبري، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم- به⁽⁷⁷⁾، وإسناده ضعيف جداً؛ وذلك أن عبد الله بن ميمون متروك الحديث⁽⁷⁸⁾، وإسماعيل بن رافع ضعيف⁽⁷⁹⁾.

العاشر: جاء في نسخة "أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط، عن أبيه إسحاق بن إبراهيم بن نبيط، قال: حَدَّثَنِي أَبِي إِبرَاهِيمُ بْنُ نَبِيطٍ، عَنْ جَدِّهِ نُبَيْطِ بْنِ شُرَيْطٍ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- به"⁽⁸⁰⁾. وهي نسخة مكذوبة موضوعة، المتهم بها أحمد بن إبراهيم⁽⁸¹⁾، لا يحل الاستشهاد بها.

ومما تقدّم يظهر أن الحديث ضعيف، وأنّ شواهد الحديث كلّها لا تسلم من الضعف، بل أغلبها في مرتبة الترك، وقد ذهب الألباني إلى تقويتها ببعضها ببعض، حيث قال بعد أن ذكره: ((وجملة القول أن الحديث بمجموع طرقه وشواهد صحیح بلا ريب، بل يلحق بالمتواتر عند بعض المحدثين المتأخرين))⁽⁸²⁾، وهذا على مذهبه في التساهل في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، والصواب خلاف ذلك، وأنّ هذا الحديث لا يثبت؛ وذلك لأمرين:

الأول: إنّ أسانيده وشواهد لا تصح على كثرتها⁽⁸³⁾.

الثاني: إنّ تفرد الضعفاء والمتروكين في هكذا حديث أمارّة على ضعفه وعدم صحته، ثم كيف يلحق بالمتواتر مع عدم مجيئه من طريق تقوم به حجة؟!.

خلاصة القول: إنّ حديث أبي أمامة -رضي الله عنه- ضعيف جداً؛ لتفرد حفص به، ولم يتابع عليه، وله شواهد عدة، دارت بين مرتبة الترك والضعف، وبمجموع طرقها لا يمكن أن تُحسن فضلاً عن تصحيحها؛ وذلك أنّها لم ترد بإسناد تقوم به حجة، فمدارها على المتروكين والضعفاء كما سبق، فهذا مما يزيد من وهن هذه المتابعات، ويؤكد أنّها مما لا أصل لها، فيلحق هذا الحديث من تلكم الأحاديث التي أنكرت على حفص بن سليمان سنداً ومتناً، والله أعلم.

الخاتمة وأبرز النتائج

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، وصلاح بأمره أمر الدنيا والآخرة، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد أن أكملت هذا البحث أرى من تمام الفائدة أن أقيد أبرز النتائج التي توصلت إليها، وكما هي الجادة المسلوكة في البحوث الأكاديمية، فأقول وبالله التوفيق:

- المتابعة هي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين.

- المتابعة تنفع في تقوية الأحاديث، بحسب قوة المتابع.
 - يشترط في المتابعة أن توافق في الإسناد، ويكفي في المتن موافقة المعنى.
 - يشترط لتقوية الحديث بالمتابعات صحة الإسناد إلى المتابع والمتابع.
 - أن روايات المتروكين والهلکی ومن كان على شاكلتهم لا تصلح رواياتهم في باب المتابعات والشواهد.
 - الحديث الضعيف يجبر إذا أسند بغيره، لا سيما إذا توبع راويه برواة تصلح رواياتهم للمتابعة.
 - ليس كل إسناد أو طريق يصلح في المتابعات والشواهد فلا يغتر بكثرة طرق الحديث.
 - قد يأتي الشاهد لجزء من الرواية، ولا يشتمل الشاهد على كامل معنى الرواية والحديث فيكون الجزء الذي جاء عليه الشاهد هو الصحيح المتقوي، أما الجزء الآخر من الحديث فلا يكون صحيحاً ما لم يعضد من طريق آخر.
 - الراوي الذي قيل فيه منكر أو منكر الحديث أو له مناكير أو كذاب أو رمي بالكذب لا يصلح حديثه لأن يتقوى، ولا لأن يقوي غيره.
 - إذا كان ضعف الرواية لفسق الراوي، أو اتهمه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع؛ فإنه لا يرقى إلى القبول، بل يزيده وهناً إلى وهن.
 - يجب على الباحث قبل أن يقوي الحديث بالمتابعة أن يوفي الرواية والحديث بعد البحث حقها من النقد الخاص؛ وذلك بالنظر في روايتها، وهل فيهم من هو "متهم بالكذب" أو غير ذلك مما يُفضي إلى ضعف روايته وردّها وعدم الاعتبار بها.
 - حديث ((صنائع المعروف)) ضعيف لتقرّد حفص بن سليمان به، ولم يتابع عليه، وله شواهد عدة، دارت بين مرتبة الترك والضعف، وبمجموع طرقها لا يمكن أن تُحسّن فضلاً عن تصحيحها.
- هذا، وقبل أن أضع القلم، أكرر حمدي وشكري لربي سبحانه وتعالى على أن يسر لي كتابة هذا البحث، وكان الوقت الذي قضيته فيه كله مباركاً، وأسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتي وحسنات من قدمت البحث إليه، هذا وما كان فيه من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو سهو أو نسيان فمني ومن الشيطان، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش:

- (1) من مقدمة الخطيب في كتابه ((فضل شرف علم الحديث وأهله))، ص 5.
- (2) ويقول المحدث أحمد شاكر المصري في شرح ألفية الحديث للسيوطي (ص 16) - مُعَقَّبًا على السيوطي تساهله في التصحيح بالمتابعات -: ((أما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي، أو اتهامه بالكذب، ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع؛ فإنه لا يرقى إلى الحسن، بل يزداد ضعفًا إلى ضعف؛ إذ أن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم، يرجح عند الباحث المحقق التهمة، يؤيد ضعف روايتهم؛ وبذلك يتبين خطأ المؤلف هنا، وخطؤه في كثير من كتبه في الحكم على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن، مع هذه العلة القوية)).
- (3) ينظر: لسان العرب لابن منظور 27/8، والصاحح للجوهري 61/1.
- (4) ينظر: تحرير علوم الحديث 34/1، النكت للزركشي 171/2، وفتح المغيـث 209/1.
- (5) قفو الأثر في صفوة علوم الأثر لمحمد بن إبراهيم الطـبي ص 64.
- (6) ينظر: النكت لابن حجر 681/2.
- (7) ينظر: تحرير علوم الحديث 34/1، النكت للزركشي 171/2، وفتح المغيـث 209/1.
- (8) نزهة النظر، ص 102.
- (9) شرح القاري على النخبة، ص 93.
- (10) ينظر: تاج العروس للزبيدي 254/8، ولسان العرب لابن منظور 328/3، والصاحح للجوهري 371/1، وسمي بذلك لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلًا، ويقويه، كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.
- (11) ينظر: تحرير علوم الحديث 34/1، النكت للزركشي 171/2، وفتح المغيـث 209/1.
- (12) ينظر: النكت لابن حجر 681/2.
- (13) ينظر: تحرير علوم الحديث 34/1، النكت للزركشي 171/2، وفتح المغيـث 209/1.
- (14) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر ص 216، وتحرير علوم الحديث 35/1.
- (15) معرفة أنواع علوم الحديث لابن الصلاح ص 48، قلت: وصنيعهم هذا ليس فيه اعتماد على الضعفاء، إنما اعتمادهم على الذي قبله، قال السخاوي في فتح المغيـث (257/1): ((ولا انحصار له في هذا، بل قد يكون كل من المتابع والمتابع لا اعتماد عليه؛ فباجتماعهما تحصل القوة)).
- (16) النزهة النظر، للحافظ ابن حجر، ص 129.
- (17) الإرشادات، ص 62، 64.
- (18) وهذا الكلام يمكن أن يقيد بأن مرتبة "الاختبار" ومرتبة "الصدوق" ليستا مرتبة واحدة عند جميع النقاد، وثانيًا: لا تُقبل متابعة الصدوق إذا خالف الثقات مخالفة شديدة فالمتابعة إنما تقيد إذا كان الراوي محتملاً، أما إذا انفرد بما يُنكر، فإن متابعته لا تزيد الحديث إلا وهناً، بل قد تدل على أن الخطأ من أصل الراوي.
- (19) في المعجم الكبير 261/8 (8014)، واللفظ له.
- (20) في أحكام القرآن 267/3.

- (21) الأسدي، أبو عمر، البزاز، الكوفي، الغاضري بمعجمتين، وهو حفص بن أبي داود: القارئ صاحب عاصم، ويقال: له حفيص: متروك الحديث، مع إمامته في القراءة، من الثامنة مات سنة ثمانين وله تسعون. التقريب (1405)، وقال الذهبي: ((ثبت في القراءة، واهي الحديث)). الكاشف (1146)، وينظر فيه: التاريخ الكبير 256/2، والضعفاء الكبير لأبي جعفر العقيلي 270/1، وتهذيب الكمال 10/7، وتهذيب التهذيب 345/2.
- (22) الترغيب والترهيب 15/2 (1317).
- (23) مجمع الزوائد 115/3 (4637).
- (24) كما حُرِّف حفص في المطبوع من جامع المسانيد والسنن؛ لابن كثير 563/8 (11002) من حفص بن سليمان إلى معن بن سليمان!!.
- (25) العلل ومعرفة الرجال 77/3.
- (26) تهذيب التهذيب 354/2، قلت: وهذا جرح شديد من الحافظ عبد الرحمن بن مهدي.
- (27) تهذيب الكمال 14/7.
- (28) العلل ومعرفة الرجال 380/2.
- (29) أقدم من ذكر قول أحمد في تقوية حفص الخطيب في تاريخ بغداد 64/9 ترجمة (4265)، ثم نقله من جاء بعده.
- (30) ينظر: تاريخ بغداد 64/9.
- (31) تاريخ الإسلام 86/11 ترجمة (58).
- (32) الكامل؛ لابن عدي 268/3.
- (33) التاريخ الأوسط، 256/2 ترجمة (2511).
- (34) التاريخ الكبير 363/2، وكذا في الضعفاء؛ له، ترجمة (73).
- (35) الكنى والأسماء؛ له، ترجمة (174).
- (36) الجرح والتعديل 174/3.
- (37) الجرح والتعديل 174/3.
- (38) الجامع 21/5، عقيب (2905).
- (39) الضعفاء والمتروكون، ترجمة (134)، وكذا فعل ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون 221/1 ترجمة (933).
- (40) تهذيب الكمال 14/7.
- (41) المجروحين 255/1.
- (42) الكامل 276/3.
- (43) موسوعة أقوال الدارقطني 220/2، (1052).
- (44) 149/2 ترجمة (168).
- (45) تهذيب الكمال 14/7.
- (46) أخرجه: الطبراني في الأوسط 289/1 (943) واللفظ له، وقال عقيبه: ((لم يرو هذا الحديث عن بهز إلا الأصبغ، ولا عن الأصبغ إلا صدقة، تفرد به عمرو))، والقضاعي في مسند الشهاب 94/1 (102)، والمقدسي في المنتقى من مسموعاته 63/1 (80).

- (47) هو ((صدقة بن عبد الله السمين، أبو معاوية أو أبو محمد الدمشقي، ضعيفٌ من السابعة، مات سنة ست وستين ت س ق))، تقريب التهذيب 275 ترجمة (2913).
- (48) أخرجه: الطبراني في الأوسط 163/6 (6086).
- (49) المعجم الأوسط 163/6 (6086).
- (50) هو ((عبيد الله بن الوليد الوصافي، بفتح الواو وتشديد المهملة، أبو إسماعيل الكوفي العجلي، ضعيف من السادسة بخ ت ق))، تقريب التهذيب 375 ترجمة (4350).
- (51) مجمع الزوائد 115/3 (4636)، حين قال: ((رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي، وهو ضعيفٌ)).
- (52) وينظر: المقاصد الحسنة؛ للسخاوي 420 (618).
- (53) أخرجه: الطبراني في المعجم الأوسط 372/7 (7761)، وفي الصغيره، 205/2 (1033)، والحاكم في المستدرک 657/3 (6418).
- (54) هو ((إسحاق بن واصل، من الهلكى...، وذكر إسحاق هذا أبو جعفر الطوسي في رجال الشيعة))، لسان الميزان 378/1 ترجمة (1176).
- (55) هو ((أصرم بن حوشب، أبو هشام، قاضي همدان، هالكٌ...))، لسان الميزان 461/1 (1424).
- (56) التلخيص بحاشية المستدرک 657/3 (6418).
- (57) أخرجه: العسكري في كتاب السرائر 1-1/179، نقلاً عن السلسلة الصحيحة؛ للألباني 535/4 (1908).
- (58) هو ((عمارة بن جوين، بجيم مصغر، أبو هارون العبدي، مشهور بكنيته، متروكٌ، ومنهم من كدّبه، شيعي من الرابعة مات سنة أربع وثلاثين ع خ ت ق))، التقريب 408 ترجمة (4840).
- (59) أخرجه: ابن عساكر في تاريخ دمشق 172/17 ترجمة (2055).
- (60) لم أقف على ترجمة لهما، إلا ما ذكر أنه يروي عن أبيه، فهما مجهولان ولا يعرفان بروايتهما للحديث، والله أعلم.
- (61) تاريخ دمشق؛ لابن عساكر 172/17 ترجمة (2055)، وقد ساق الحديث في ترجمته.
- (62) أخرجه: أبو بكر الذكواني في اثنا عشر مجلساً 2/9، نقلاً عن السلسلة الصحيحة؛ للألباني 535/4 (1908).
- (63) هو ((النضر بن حميد، أبو الجارود عن أبي إسحاق قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث...)) لسان الميزان 160/6 ترجمة (566).
- (64) أخرجه: ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال 115/1 (386).
- (65) هو ((أحمد بن نصر بن حماد، أتى بخبر منكر جداً...))، ميزان الاعتدال 161/1 ترجمة (643)، وينظر: لسان الميزان 317/1 ترجمة (956).
- (66) هو ((نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث الوراق البصري، ضعيفٌ، أفرط الأزدي فزعم أنه يضع!! من صغار التاسعة ق))، التقريب 560 ترجمة (7109)، ولم ينفرد الأزدي بقوله هذا، ينظر: تهذيب الكمال 375/29 ترجمة (6396).
- (67) ينظر: شرح علل الترمذي؛ لابن رجب 788/2، وتقريب التهذيب؛ لابن حجر: 285/1 ترجمة (3054)، وكشف الإيهام؛ للدكتور ماهر الفحل: 420 - 426 ترجمة (328).

- (68) أخرجه: البيهقي في شعب الإيمان 405/10 (7704)، وقال عقيبه: ((هذا إسناد ضعيف، والحمل فيه على العسكري والعمي)).
- (69) هو ((إسماعيل بن بحر، العسكري: اتهمه البيهقي في شعب الإيمان بحديث...)) لسان الميزان 396/1 ترجمة (1245).
- (70) هو ((إسحاق بن محمد العمي اتهمه البيهقي في شعب الإيمان)) لسان الميزان 374/1 (1160).
- (71) أخرجه: الترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة 44/2 (664)، وقال عقيبه: ((هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه)).
- (72) هو ((عبد الله بن عيسى بن خالد الخزاز، بمعجمات، أبو خلف، وقد ينسب إلى جده، ضعيف، من التاسعة ر س)) التقريب 317 ترجمة (3524).
- (73) أعله بعننة الحسن البصري الدكتور بشَّار عواد معروف وكذا أعله من أجل عبد الله بن عيسى الخزاز، حيث قال في تحقيقه لجامع الترمذي 44/2 حاشية (3): ((بل هو ضعيف؛ لضعف عبد الله بن عيسى الخزاز، وتدليس الحسن البصري)).
- (74) أخرجه: أبو يعلى في مسنده 139/7 (4104)، وضعف إسناده جداً محقق الكتاب.
- (75) هو ((صالح بن بشير بن وادع المري، بضم الميم، وتشديد الراء، أبو بشر البصري، القاص الزاهد، ضعيف من السابعة، مات سنة اثنتين وسبعين وقيل بعدها ت)) التقريب، 271 ترجمة (2845).
- (76) هو ((يزيد بن أبان الرقاشي، بتخفيف القاف، ثم معجمة، أبو عمرو البصري، القاص، بتشديد المهملة، زاهد ضعيف، من الخامسة مات قبل العشرين بخ ت ق)) التقريب 599 ترجمة (7683).
- (77) أخرجه: أبو القاسم الملقب بقوام السنة في الترغيب والترهيب 316/2 (1663).
- (78) هو ((عبد الله بن ميمون بن داود القداح المخزومي المكي، منكر الحديث، متروك، من الثامنة ت))، تقريب التهذيب 326 ترجمة (3653).
- (79) هو ((إسماعيل بن رافع بن عويمر الأنصاري المدني، القاص، نزيل البصرة، يكنى أبا رافع، ضعيف الحفظ، من السابعة مات في حدود الخمسين بخ ت ق))، التقريب 107 ترجمة (442).
- (80) نسخة نبيط بن شريط الأشجعي 212/1 (20).
- (81) قال الذهبي في تأريخ الإسلام 51/21 ترجمة (8): ((أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط الأشجعي، صاحب النسخة المشهورة الموضوعة، روى عن: أبيه، وزعم أنه ولد سنة سبعين ومائة، وعنه: أحمد بن محمد البيروتي، وأحمد بن القاسم بن الزيات، والطبراني، وغيرهم، قال أبو سعيد بن يونس: نُفِّيَ بمصر سنة سبع وثمانين، وهو كوفي قدم مصر، وكان يكون بالجيزة))، وقال عنه في المغني في الضعفاء 34/1 ترجمة (243): ((ساقط ذو أواد))، وينظر: لسان الميزان 136/1 ترجمة (424).
- (82) السلسلة الصحيحة 539/4 (1908).
- (83) قال الشيخ طارق بن عوض الله في كتابه الإرشادات ص 121- مبحث التقوية قبل التقوية-: ((يجب على الباحث قبل الاعتبار بالرواية، وضمها إلى غيرها لإحداث التقوية والاعتضاد، يجب عليه أن يُوفي الرواية حقها من النقد الخاص؛ وذلك بالنظر في روايتها، وهل فيهم من هو متهم بالكذب أو غير ذلك مما يُقضي إلى اطراح روايته وعدم الاعتبار بها.

وأيضاً إذا كان الراوي غير متهم، ولا مغفل، يُنظر في مدى حفظه للإسناد، وهل أخطأ فيه خطأ فاحشاً، يقدح في الاعتبار به، كأن يكون. مثلاً. دخل عليه حديث في حديث، أو إسناد في إسناد، فيظهر بذلك أن روايته تلك منكراً بهذا الإسناد الذي جاء به...)).

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.

- 1- أحكام القرآن؛ لأحمد بن علي أبي بكر الرازي، المتوفى: 370هـ، تحقيق: محمد صادق، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط. الأولى، 1405هـ.
- 2- الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات؛ لأبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الأولى، 1417 هـ - 1998 م.
- 3- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبي الفيض، الملقب بمرتضى، الربيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، نشر: دار الهداية.
- 4- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، المتوفى: 748هـ، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الثانية، 1413 هـ - 1993م، عدد الأجزاء: 52.
- 5- تاريخ دمشق؛ لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، المتوفى: 571هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة، دار الفكر، 1995م، عدد الأجزاء: 80.
- 6- تحرير علوم الحديث؛ للعبد بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت لبنان، ط. الثالثة، 1428هـ - 2007م، عدد الأجزاء: 2.
- 7- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي؛ لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المتوفى: 911هـ، تحقيق: نظر الفاريابي، دار طيبة، عدد الأجزاء: 2.
- 8- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لأبي حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين، المتوفى: 385هـ، تحقيق: محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولى، 1424 هـ - 2004م.

9- الترغيب والترهيب؛ لإسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، أبي القاسم، الملقب بقوام السنة، المتوفى: 535هـ، تحقيق: أيمن بن صالح، دار الحديث، القاهرة، ط. الأولى، 1414 هـ - 1993م، عدد الأجزاء: 3.

10- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف؛ لعبد العظيم بن عبد القوي، زكي الدين المنذري، المتوفى: 656هـ، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، 1417هـ، عدد الأجزاء: 4.

11- تقريب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: 852هـ، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط. الأولى، 1986م.

12- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل؛ لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المتوفى: 1386هـ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، وآخرون، المكتب الإسلامي، ط. الثانية، 1406هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 2.

13- تهذيب التهذيب؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: 852هـ، مطبعة دائرة المعارف، الهند، ط. الأولى، 1326هـ، عدد الأجزاء: 12.

14- تهذيب الكمال في أسماء الرجال؛ ليوسف بن عبد الرحمن، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي المزي، المتوفى: 742هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، 1400هـ - 1980م، عدد الأجزاء: 35.

15- الجامع الكبير؛ لمحمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، أبي عيسى، المتوفى: 279هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، عدد الأجزاء: 6.

16- جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المتوفى: 774هـ، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله، دار خضر، بيروت، لبنان، ط. الثانية، 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 10.

17- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها؛ لأبي عبد الرحمن ناصر الدين، الألباني، المتوفى: 1420هـ، مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى، عدد الأجزاء: 6.

- 18- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة؛ لأبي عبد الرحمن ناصر الدين، الألباني، المتوفى: 1420هـ، دار المعارف، الرياض، السعودية، ط. الأولى، 1412هـ - 1992م، عدد الأجزاء: 14.
- 19- سنن ابن ماجه؛ لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، المتوفى: 273هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، تحقيق: فيصل عيسى الحلبي، عدد الأجزاء: 2.
- 20- سنن أبي داود؛ لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، المتوفى: 275هـ، تحقيق: محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، عدد الأجزاء: 4.
- 21- سنن الدارقطني؛ لأبي الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني، المتوفى: 385هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، 1424هـ - 2004م، عدد الأجزاء: 5.
- 22- سنن الدارمي؛ لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المتوفى: 255هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، ط. الأولى، 1412هـ - 2000م، عدد الأجزاء: 4.
- 23- شرح ألفية الحديث؛ لعبد الرحمن، جلال الدين السيوطي، المتوفى: 911هـ، شرح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، عدد الأجزاء: 1.
- 24- شرح علل الترمذي؛ لزين الدين عبد الرحمن بن رجب بن الحسن، البغدادي، ثم الحنبلي، المتوفى: 795هـ، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط. الأولى، 1407هـ - 1987م.
- 25- شعب الإيمان؛ لأحمد بن الحسين بن علي، أبي بكر البيهقي، المتوفى: 458هـ، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد، أشراف: مختار الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي، الهند، مكتبة الرشد، ط. الأولى، 1423هـ - 2003م، عدد الأجزاء: 14.
- 26- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، تأليف: محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي (831-902هـ)، نشر: دار الكتب العلميّة - لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ.
- 27- كشف الإيهام لما تضمنه تحرير التقريب من الأوهام؛ للدكتور ماهر ياسين فحل، دار الميمان، الدمام، ط. الأولى 1429.
- 28- لسان العرب، تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، نشر: دار صادر - بيروت.

- 29- لسان الميزان؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: 852هـ، تحقيق: دائرة المعارف النظامية، الهند، الثانية، 1390هـ - 1971م، عدد الأجزاء: 7.
- 30- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ لأبي الحسن نور الدين علي الهيثمي، المتوفى: 807هـ، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط. الأولى، 1414هـ - 1994م، عدد الأجزاء: 10.
- 31- المستدرك على الصحيحين؛ لأبي عبد الله الحاكم، المعروف بابن البيع، المتوفى: 405هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، 1411هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 4.
- 32- مسند أبي يعلى؛ لأبي يعلى أحمد بن علي، الموصلي، المتوفى: 307هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. الأولى، 1404هـ - 1984م، عدد الأجزاء: 13.
- 33- مسند الشهاب؛ لأبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، المتوفى: 454هـ، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية، 1407هـ - 1986م، عدد الأجزاء: 2.
- 34- المعجم الأوسط؛ لسليمان بن أحمد بن أيوب، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: 360هـ، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، دار الحرمين، القاهرة، عدد الأجزاء: 10.
- 35- المعجم الصغير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: 360هـ، تحقيق: محمد شكور محمود، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط. الأولى، 1405هـ - 1985م، عدد الأجزاء: 2.
- 36- المعجم الكبير؛ لسليمان بن أحمد، أبي القاسم الطبراني، المتوفى: 360هـ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط. الثانية، عدد الأجزاء: 25.
- 37- معرفة أنواع علوم الحديث؛ لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، المعروف بابن الصلاح، المتوفى: 643هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. الأولى، 1406هـ - 1986م.
- 38- المغني في الضعفاء؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: 748هـ، تحقيق: د. نور الدين عتر.

- 39- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، المتوفى: 902هـ، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. الأولى، 1405 هـ - 1985م.
- 40- المنتقى من مسموعات مرو؛ لضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي، المتوفى: 643هـ، أعده للشاملة: أحمد الخصري، الكتاب مخطوط.
- 41- الموقظة في علم مصطلح الحديث؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى: 748هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بـ حلب، ط. الثانية، 1412هـ، عدد الأجزاء: 1.
- 42- ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن قايماز الذهبي، المتوفى: 748هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط. الأولى، 1382هـ - 1963م، عدد الأجزاء: 4.
- 43- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: 852هـ، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط. الثالثة، 1421هـ - 2000م.
- 44- نسخة نبيط بن شريط الأشجعي؛ لأحمد بن القاسم بن كثير بن صدقة المصري، المتوفى: 356هـ، تحقيق: خلاف محمود، دار الكتب العلمية، ط. الأولى، 2002م.
- 45- النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المتوفى: 794هـ، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى، 1419هـ - 1998م، عدد الأجزاء: 3.
- 46- النكت على كتاب ابن الصلاح؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، المتوفى: 852هـ، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، عدد المجلدات: 2، ط. الأولى، 1404هـ - 1984م.